

لؤي ضاهر غندور

محام بالاستئناف

واصف حبيب الحركة

محام بالاستئناف



جانب رئاسة مجلس الوزراء المحترمة

تحية وبعد،

تعاقبت الدولة اللبنانية مع شركتي الخليوي الحاليتين لإدارة قطاع الهاتف الخليوي في لبنان وذلك بموجب عقدي إدارة تنتهي مدتهما بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١.

وإثناء تولي الشركتين مهام الإدارة حصلت ارتكابات مالية واختلاسات للمال العام، وقد ثبت هذا الأمر من خلال ادعاء النيابة العامة المالية على مديري الشركتين ووزراء سابقين للاتصالات بجرم هدر واختلاس أموال عامة وتمت إحالة المديرين المذكورين الى حضرة قاضي التحقيق الأول في بيروت حيث لا يزال الملف قيد النظر أمامه.

ومن جهة ثانية ثبتت الأفعال المرتكبة من قبل شركتي الخليوي في التقرير الصادر عن لجنة الإعلام والاتصالات النيابية الذي يؤكد وجود هدر في المال العام يفوق الـ ٢٠٠ مليون دولار وقد طُلب تأليف لجنة تحقيق برلمانية لإجراء التحقيقات في هذا الشأن، مع الإشارة الى وجود شكوى بحق إحدى الشركتين أمام ديوان المحاسبة سجلت بالرقم ٤٨٢٧ تاريخ ٢٠١٨/٧/٣١.

وبالرغم من كل ما تقدم ذكره من جرائم، أعلن وزير الاتصالات نيّته تمديد العقدين الموقعين مع شركتي إدارة الهاتف الخليوي بذريعة تسيير المرفق العام وعدم قدرة الدولة اللبنانية على إدارة هذا القطاع وذريعة عدم إمكانية إجراء المناقصات التي تستوجب انعقاد مجلس الوزراء.

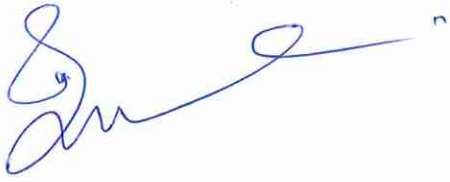
ومن المعلوم ان التمديد لهاتين الشركتين من شأنه أن يمكّن المتهمين بهدر واختلاس المال العام من الإستمرار في إدارة الأموال والمرافق العامة، الأمر الذي يقتضي منعه ووقفه بأي شكل من الأشكال ولاسيما مع وجود حلول أخرى لتسيير القطاع الى حين إجراء مناقصة شفافة وعادلة، ومن هذه الحلول إمكانية إدارة الدولة مباشرة للقطاع أو تكليف هيئة المالكين أو بعض أعضائها المشهود لهم بالإستقامة بالإشراف على إدارة الشبكتين وهناك سابقة مماثلة حصلت في العام ٢٠٠٩.

لذلك،

نتقدّم بالكتاب الراهن من جانبكم الكريم آمليين منع وزير الاتصالات من تمديد عقود الإدارة الموقعة مع شركتي الخليوي منعاً لتسليم إدارة الأموال والمرافق العامة لمتهمين بجرائم هدر واختلاس المال العام وإيجاد حلول أخرى بديلة من أجل تسيير المرفق العام الى حين إجراء مناقصات وفقاً للأصول.

بيروت في ٢٠١٩/١٢/٣٠

وتفضلوا بقبول الاحترام



المحامي واصف حبيب الحركة



المحامي لؤي ضاهر غندور